

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٤١٢

الثلاثاء، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ غوانغيا	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شيرباك
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد دو ريفيرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد القحطاني
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

06-31292 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك وتركيا والنمسا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وتمشيا مع الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أرجو من رئيس المراسم أن يصطحب دولة السيد عدنان ترزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطحب رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد عدنان ترزيتش، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بدولة رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد عدنان ترزيتش.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد فانزلتر (النمسا) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كرستيان شوارز - شيلينغ، الممثل السامي للبوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو الممثل السامي للبوسنة والهرسك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يدلي بها الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد كرستيان شوارز - شيلينغ، وأعطيه الكلمة.

السيد شوارز - شيلينغ (تكلم بالانكليزية): هذه هي المرة الأولى التي أتشرف فيها بمخاطبة مجلس الأمن بصفتي ممثلا ساميا للبوسنة والهرسك.

ويسرني بوجه خاص أن أجلس بجوار رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد عدنان ترزيتش. وذلك يعكس دوري في البوسنة والهرسك اليوم - بصفتي شريكا مع السلطات البوسنية.

إنني أخاطب المجلس اليوم في فترة حاسمة من تطور البوسنة والهرسك. فقد اقتربت مرحلة إعادة الإعمار فيما بعد الحرب إلى نهايتها. ومن واجبي أن أكملها وأن أيسر التقدم المحرز صوب إنشاء الهياكل الأوروبية - الأطلسية. وستشهد هذه المرحلة تقدم البلد من إطار حدد في دايتون نحو هيكل أنشئ في سراييفو، وهي تملكه، وجاهز للتكامل على نحو أوثق مع بروكسل.

وإحدى مهامي الرئيسية في هذه العملية هي الإشراف على انتهاء ولاية مكتب الممثل السامي والإنشاء الكامل لمكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ونهاية ولاية

مكتب الممثل السامي تعني أيضا نهاية السلطات التنفيذية الخاصة – التي تسمى سلطات بون. وأتطلع قدما إلى الحصول على دعم مجلس الأمن لإتمام العملية الانتقالية بنجاح. ويحدوني الأمل في أن يتحقق هذا في الربع الأول أو الثاني من عام ٢٠٠٧، رغم أنه سيعتمد على عدد من العوامل.

إلا أنه بغية تنفيذ الانتقال الناجح، ثمة مبدأ هام يتعرض للخطر: مبدأ ملكية الأمر. وذلك يتعلق بجوهر ولايتي. ويعني مبدأ الملكية أنه ينبغي للبوسنة والهرسك أن تتحمل كامل مسؤولياتها باعتبارها دولة ديمقراطية أوروبية عادية، ولكن مبدأ الملكية يشير أيضا إلى نهج المجتمع الدولي. فنهجنا يجب أن يتغير بغية التمكين من تكوين ثقافة ديمقراطية سياسية تستمر في الأجل الطويل. ولا وجود للاستدامة من دون الملكية.

أود أن أطلب دعم مجلس الأمن في النهج الجديد. ولكن قول ذلك أسهل من فعله. وستكون هناك إغراءات للمجتمع الدولي للعمل والتدخل لكفالة تحقيق مكاسب قصيرة الأجل. ومن المرجح أن تزيد تلك الإغراءات، بدلا من أن تنخفض، ونحن نمضي قدما نحو إكمال المرحلة الحالية، ولكن في تلك المرحلة بالتحديد لا يمكن لردود الأفعال والتدخلات هذه أن تتوافق مع التطور الطويل الأجل للبوسنة والهرسك المستقلة وذات السيادة.

لقد تحدثنا عن الملكية لبعض الوقت. والآن يجب أن نكون مستعدين للتمسك بذلك المبدأ في أعمالنا، وكذلك في أقوالنا. وذلك قد يعني أنه يتعين علينا أن نتريث ونسمح للسلطات البوسنية بأن تتخذ القرارات، بينما لو كنا قد واجهنا هذه الحالة في السابق لتصرفنا ووجهنا العملية.

إنني أرى ثلاث أولويات للبوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٦: أولا، الإصلاح الدستوري؛ ثانيا، الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر؛ وثالثا، مفاوضات اتفاق الاستقرار والانتساب المستمرة مع الاتحاد الأوروبي.

سأبدأ بالإصلاح الدستوري. فبعد أشهر من المفاوضات، توصل القادة السياسيون البوسنيون إلى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير لإصلاح الدستور. والأمر الآن يتوقف على البرلمان لاتخاذ قرار مسؤول باعتماد المجموعة في الأسبوع المقبل. ويمثل الاتفاق خطوة هامة نحو جعل البوسنة والهرسك دولة أكثر فعالية، ولكنها ليست إلا خطوة أولى. وإن الإصلاح الدستوري عملية وليس حدثا. وستبدأ المناقشات بشأن المزيد من الإصلاح الدستوري بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر.

وتواجه البوسنة والهرسك فرصة تاريخية في الأيام القليلة المقبلة. وقرار البرلمانيين باعتماد هذه المجموعة سيبعث بإشارة هامة إلى المجتمع الدولي، وبصورة خاصة إلى أوروبا، عن استعداد البلد لإصلاح نفسه على طريق الاندماج في أوروبا ولخدمة مواطنيه بصورة أفضل. ومن الأهمية بمكان أن يفهم كل شخص ما هو عرضة للخطر. والتصويت بـ "لا" ضد الإصلاح الدستوري سيبعث بإشارة مختلفة تماما إلى أوروبا وإلى باقي العالم.

في الانتخابات العامة التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر، سيصوت الشعب البوسني لأول مرة لقادة سيتحملون بصورة تامة مسؤولية حكم بلدهم بأنفسهم. ولن تكون هناك في المستقبل شبكة أمان من المجتمع الدولي للتدخل عندما تحدث المشاكل. وبهذه الطريقة تعطي الديمقراطية الملكية للناخبين من البوسنة والهرسك.

ولقد بدأت السلطات البوسنية بداية جد واضحة وإيجابية للتفاوض بشأن التوصل إلى اتفاق لتحقيق الاستقرار والارتباط مع الاتحاد الأوروبي. ويوجه ذلك إشارة إيجابية إلى

أوروبا عن كفاءة البوسنة والهرسك الفنية وقدرتها على التفاوض مع شركائها المقبلين.

وهناك الآن موضوعان هامان أعتزم أن أركّز عليهما مجددا، وهما الاقتصاد والتعليم. ويلزم إحراز تقدم جاد في كلا المجالين، إذا أرادت البوسنة والهرسك أن توفر لمواطنيها مستقبلا أفضل وأكثر رخاء.

فالتنمية الاقتصادية شرط أساس لأي عملية ديمقراطية مستقرة، وللمستقبل المستدام للبلد. ولهذا سأجعل من دعم الاقتصاد أولوية شخصية لفترة ولايتي. وأرى في البوسنة والهرسك إمكانات اقتصادية كبيرة. فهناك نمو اقتصادي سنوي الآن يزيد على ٥ في المائة، كما أن هناك مجالا لنمو هام في الصناعات الأساسية. غير أن التجارة والاستثمار حيويا الأهمية لتمكين البوسنة من أن تقف على قدميها من الناحية الاقتصادية. كما أن من مسؤوليتنا تهيئة أحوال مواتية لانتعاش الاقتصاد. ولا يمكننا أن نشجع التنمية الاقتصادية من ناحية، في الوقت الذي نفرض فيه نظم تأشيرات تقييدية من ناحية أخرى. ولهذا فإنني أتفاوض مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن مسألة تيسير منح التأشيرات لمواطني البوسنة والهرسك.

ويحتاج كل اقتصاد جيد إلى مستويات عالية من التعليم. وفي هذا يكمن مفتاح تحقيق مستقبل أكثر إشراقا للبوسنة والهرسك، وتحقيق المصالحة للأجيال المقبلة. فشباب البلد الذين يمثلون المستقبل يستحقون الحصول على تعليم أفضل. ولكي يصبح هؤلاء الشباب قادرين على المنافسة جنبا إلى جنب مع شركائهم الأوروبيين في المستقبل، لا بد لهم من أن يحصلوا على تعليم أفضل. ويتعين أن ينتهي التقسيم الدائم لنظام التعليم البوسني على أسس عرقية. ويجب أن تتغير حالة عدم وجود ملكية مسؤولة في الهياكل الداخلية ذات الصلة. وثمة فرصة رئيسية أمام السلطات والمؤسسات البوسنية لخدمة مواطنيها، والوفاء بالالتزامات الدولية في ميدان التعليم. وستكون هناك مزايا محتملة كبيرة في كل جوانب التنمية في البلد، إذا ما أحرز تقدم بشأن هذه المسألة.

ومن واجبنا أيضا أن نحل ثلاث مسائل ما زالت عالقة من فترة ما بعد الحرب.

أولا، يؤسفني أن سلطات البوسنة والهرسك لم تحل بعد مسألة التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لكفالة تسليم بقية الفارين من العدالة، وعلى رأسهم ملاديتش وكاراديتش، إلى لاهاي. ويقتضي تقدم البوسنة والهرسك نحو الشراكة من أجل السلام وهياكل منظمة حلف شمال الأطلسي الوصول إلى نتائج محددة. ولقد شهدنا تقدما جيدا في عام ٢٠٠٥، ولكننا لم نلمس بعد نفس التقدم في عام ٢٠٠٦. وهذا غير مقبول. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا حاسما. وإلى أن يتسنى حل المسائل المتبقية المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لن يكون بوسع البوسنة والهرسك وغيرها في المنطقة اتخاذ التدابير النهائية نحو التكامل بين بلدان أوروبا والمحيط الأطلسي.

ثانيا، اتخذت من قبل في هذا الشهر تدابير لحل مسألة مركز المسؤولين الذين أقالهم الممثل السامي. لقد اضطلعت الإقالات بدور هام في انتعاش البوسنة والهرسك بعد الحرب، غير أنه توجد الآن أسباب قهرية لرفع حالات الحظر هذه قبل إغلاق مكتب الممثل السامي. ولن ينطبق ذلك على من أقيلوا لعدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهذا التزام لم تف به البوسنة والهرسك بعد على نحو تام. ولقد وضعت نظاما موازيا لرفع كل أشكال الحظر تدريجيا، وإجراء استعراضات على أساس

فردي. وتدل هذه التدابير على مدى جدية التزامي بنقل المسؤوليات إلى السلطات البوسنية.

ثالثا، ما زالت هناك مسألة نهائية يحتاج حلها إلى دعم من المجلس. وتتعلق تلك المسألة بالاحتلال القانوني الذي يعود إلى وقت بعثة قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة. وأنا شخصيا أود أن أرى هذه المسألة وقد حلت قبل نهاية ولاية مكتب الممثل السامي. وتتصل هذه المسألة بضباط الشرطة الذين جردهم قوة الشرطة الدولية من أهلية العمل بهذه الصفة بدون إمكانية إعادة النظر أو الطعن. و لم تضطلع بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي التي جاءت خلفا لقوة الشرطة الدولية بمسؤوليات إعطاء شهادات الأهلية. ولا يمكن علاج تلك الحالة بدون دعم من الأمم المتحدة.

وأنا أتشاطر نهج حكومة البوسنة بشأن تلك المسألة وأؤيده تمام التأييد، وقد حصلت على كامل دعم الاتحاد الأوروبي للسعي إلى التوصل إلى حل. وأرى أنه يمكن حسم هذه الحالة بطريقة بنّاءة، وبما يحقق مصلحة البوسنة والهرسك، ويعزى فيها الفضل إلى مجلس الأمن. ومكتب الممثل السامي والاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة لإنشاء هيئة للاستعراض يمكنها أن تعالج هذه المسألة بطريقة سليمة. وأنا على استعداد لأن أوفد خبيرا إلى نيويورك للعمل مع الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع ممثلي رئاسة الاتحاد الأوروبي وأمانة المجلس، لتيسير إنشاء هذه الهيئة. وقد حان الوقت لحل هذه المسألة. وينبغي لنا ألا نطالب بضرورة التقييد بمبدأ حكم القانون والمسؤولية عن الإصلاحات والملكية في الوقت الذي نقوم به بأنشطة تتنافى وذلك المبدأ. وأحث المجلس على أن يعالج هذه المسألة حتى يمكن حلها بصفة نهائية.

وأنا أتكلم إلى المجلس اليوم في الوقت الذي تقف فيه البوسنة والهرسك على أعتاب مستقبل واعد. والبوسنة والهرسك لديها الآن فرصة لكي تصبح دولة مستقلة تمام الاستقلال وذات سيادة. ويجب أن يضطلع البلد بالمسؤولية عن إصلاحاته السياسية وتنميته الاقتصادية.

وبوسع البوسنة والهرسك الآن أن تعطي أوروبا والعالم دلائل على أن البلد على استعداد لأن يصبح شريكا كاملا في الهياكل الأوروبية الأطلسية. بيد أنه ينبغي لنا أن ندرك أن المرحلة الحالية قد تكون أصعب المراحل للبوسنة والهرسك والمجتمع الدولي على حد سواء، في الوقت الذي تتعلم فيه سلطات البوسنة والهرسك، من ناحية، كيف تضطلع بكامل المسؤولية عن تقدمها وتنميتها، ويتعلم فيه المجتمع الدولي، من ناحية أخرى، كيف يقاوم الرغبة في التدخل عندما تقوم السلطات البوسنية بصدد اتخاذ قرارات أساسية. ولقد حدد المجتمع الدولي بوضوح مبدأي الديمقراطية وحكم القانون، وأرسى دعائم الدولة القادرة على الاضطلاع بمهامها. وقد حان الوقت لتسليم عنان الأمور لشعب البوسنة والهرسك وممثليه المنتخبين.

وأتطلع إلى مساعدة سلطات البوسنة والهرسك، والمطالبة بدعمها، وإسداء المشورة لها، ولكني لم أعد أقم بأعمالها. ويجب عليها الآن أن تغتنم الفرص السانحة أمامها لكي تشكل مستقبلها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد شفارتز شيلينغ على إحاطته الإعلامية.

وأدعو الآن السيد ترزيتش رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك إلى الإدلاء ببيان.

السيد ترزيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالبوسنية وقدم الوفد نصا بالانكليزية): يسرني عظيم السرور، بعد سنتين من زيارتي الأخيرة، أن أتكلم مرة أخرى في مجلس الأمن، جنبا إلى جنب مع الممثل السامي الجديد – الذي أنا

واثـق أنـه الأخـير – للبوسـنة والهرسـك، الـسيد كريـستيان شفارتز شيلينغ.

وأعتقـد أن حقيقـة أن المتابعـة تقـع الآن علـى عـاتق رئيس الوزراء وليس الممثل السامي ترسل إشارة إيجابية عن الاستقرار والعلاقات التي تم تحقيقها في البوسنة والهرسك.

وكمـا يعلـم المجلس، فـإن البوسـنة والهرسـك انتقلـت خلال السنوات الثلاث ونصف السنة الماضية من بلد ركز علـى تنفيـذ اتفـاق الـسلام إلى بلـد يتفـاوض مـع المفوضـية الأوروبيـة بغيـة توقيـع الاتفـاق بـشأن تحقيـق الاسـتقرار والانتساب. وقد نجحنا في ذلك من خلال إجراء إصلاحات قوية تهدف إلى تعزيز قدرات الدولة. وفي نفس الوقت، ومع كل الإصلاحات اللازمة، حققنا خلال العامين الماضيين نموا مـستمرا في الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة. إن العملـة المستقرة، وانخفاض معدلات التضخم، وزيادة الصادرات، وارتفـاع النـاتج المحلـي الإجمـالي بمعـدل ٦ في المائـة في عـام ٢٠٠٤، والمتوقـع أن يحـافظ علـى المعـدل نفـسه في عـام ٢٠٠٥، كـل هـذه العناصـر تظهـر بوضـوح أن البوسـنة والهرسك تسير في المسار الصحيح.

وكنتيجـة لـذلك، أود التـشديد علـى أننـا نؤيـد التوجهـات والـسياسات الـتي وضـعها الممثـل الـسامي لنقـل الملكيـة الكاملـة إلى مؤسـسات البوسـنة والهرسـك. وهـدفنا الواضح هو الإدماج الكامل للبوسنة والهرسك في المجتمعات الأوروبية–الأطلسية والأوروبية.

وأنا واثق بأن المجلس يوافق على ملاحظتي بأن تجربة البوسنة والهرسك تصلح لتكون مثالا ناجحا لبناء السلام الذي أدى فيه المجتمع الدولي أيضا دورا هاما. وبعد مرور عشرة أعوام على نهاية الصراع، فإنه من الممكن للبوسنة والهرسك أن تكون مثالا هاما بالنسبة للأمم المتحدة في مراحل ما بعد الصراع في مناطق أخرى، ونموذجا لمبادئ تسوية تلك الحالات.

إن السبب الرئيسي لهذا النجاح هو أن المجتمع الدولي الذي كان له صوت واحد تكاتفت معه القيادة المحلية بشأن الإصلاحات والتغييرات اللازمة من أجل خلق مجتمع ذي فرص أفضل للجميع. وهذا الموقف وهذه السياسة من شأنهما تحقيق الاستقرار حتى في أكثر الحالات تعقيدا. ونحن نعرف ذلك بحكم تجربتنا. وهذه التجربة بالذات هي التي تعطينا الحق في طلب دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لعضويتنا في الهيئة المنشأة حديثا، لجنة بناء السلام.

وأود التأكيد بصفة خاصة على أن السبب الرئيسي الـذي دفعـني إلى الإدلاء بخطـابي في هـذه الهيئـة هـي مـشكلة لم يتـسن حلـها بطريقـة صـحيحة. وتتعلـق هـذه المـشكلة بعمليـة إصـلاح الـشرطة الـتي أدارتهـا الأمـم المتحـدة في البوسنة والهرسك.

لا يمكن أن يكون هناك شك على الإطلاق في أن قـوة الـشرطة الدوليـة، وبعثـة الأمـم المتحـدة في البوسـنة والهرسـك عامـة، أسـهمتا إسـهاما غـير مـسبوق في تنفيـذ اتفاقات دايتون للسلام، بل أكثر من ذلك، أرستا الأساس لهيكل شرطة حديثة بعد أن تم إصلاحها في بلدي. ولذلك أود مرة أخرى أن أعرب عن امتناننا لذلك العمل الجبار وللمشاركة في ضمان الرفاه في الكثير من مرافق الحياة في البوسنة والهرسك.

وكمـا يـدرك المجلـس بالتأكيـد، فـإن قـوة الـشرطة الدوليـة في البوسـنة والهرسـك الـتي عملـت تحـت مظلـة بعثـة الأمم المتحدة، كانت مسؤولة، من بين مهمات أخرى، عن عمليـة إصـدار الـشهادات لقـوات الـشرطة في البوسـنة والهرسك. وأثناء تلك العملية، تم اتخاذ قرار بإلغاء شهادات ٥٩٨ شرطيا سابقا في البوسنة والهرسك. وكان من نتائج

ذلك أن حظر على جميع هؤلاء أن يعملوا في وكالات إنفاذ القانون مدى الحياة. وتكمن المشكلة الآن في أنه خلال ولاية قوة الشرطة الدولية لم تتح الفرصة لهؤلاء الأفراد أن يطلعوا على أية وثائق ولم تقدم لهم أية أسباب لسحب شهاداتهم. وبالإضافة إلى ذلك حرم ١٥٠ فردا ممن ألغيت شهاداتهم من اعتماد إجراءات تقديم الشكوى لأن قرار تسريحهم اتخذ في اليوم الأخير لولاية قوة الشرطة الدولية ولم يعد ذلك الإجراء معمولا به.

وخلال زيارتي الأخيرة إلى نيويورك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عرضت هذه المشكلة على وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان-ماري غينو، وعلى مدير مكتب الأمين العام، السيد مارك مالوك براون. وفي هذه الأثناء تزايدت الضغوط، ليس من جانب أفراد الشرطة المسرحين فحسب، بل أيضا من جانب الجمهور العام في البوسنة والهرسك، بسبب القناعة بأن هذه الحالة تمثل انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان الأساسية. ويزيد من حالة الاستياء هذه حقيقة أن أفراد الشرطة أولئك تم فحصهم من جانب الأمم المتحدة، وهي المنظمة التي تكرس نفسها لحماية حقوق الإنسان في العالم.

وبالاستناد إلى البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/22)، يعتقد مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك أن مجلس الأمن هو المكان الوحيد ذو الصلة الذي يمكن فيه إيجاد حل مرض لجميع الأطراف لهذه المشكلة. وبالنظر إلى ذلك، فقد وجه الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة رسالة رسمية (S/2006/64) طلب فيها باسم البوسنة والهرسك النظر في البدائل الممكنة لضمان حق الالتماس ولإعادة النظر في قرارات سحب الشهادات التي وجد أنها كانت مناسبة في السابق.

وأود أن أغتنم فرصة مخاطبة المجلس لكي أعيد تأكيد الطلب بالنظر في هذه المشكلة في أقرب فرصة ممكنة واتخاذ قرار من شأنه أن يدعم القيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالصينية): بالنظر إلى عدم وجود قائمة بالمتكلمين صباح اليوم، أدعو أعضاء المجلس الراغبين في التكلم إلى إبلاغ الأمانة بذلك.

السيد جونستون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بالممثل السامي وأن أتوجه إليه بالشكر في لقائه الأول هذا بأعضاء المجلس. وترجو له المملكة المتحدة التوفيق في دوره الجديد المتعلق بما أسماه حقا بمرحلة حرجة في تطور البوسنة والهرسك، وسوف نقدم له دعمنا الكامل في عمله. كما نود أن نرحب بعودة رئيس الوزراء ترزيتش إلى المجلس ونشكره على بيانه.

وتعرب المملكة المتحدة عن تأييدها الكامل لبيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدلي به ممثل النمسا في وقت لاحق. وأود أن أتناول بإيجاز خمس نقاط بشأن الأولويات التي تنتظر البوسنة والهرسك في المستقبل.

أولا، ترحب المملكة المتحدة بالاتفاق الذي أبرم مؤخرا بشأن الإصلاح الدستوري. وهذه خطوة أولى، كما قال الممثل السامي نفسه، على الطريق المؤدي إلى إيجاد دولة أقدر على الاضطلاع بوظائفها، تجاوزا للترتيبات والهياكل التي لم تعد لها ضرورة، وتمكينا للبوسنة والهرسك من البدء بالنظر إلى أمام. لذلك نحث البرلمان البوسني على التصديق سريعا على تلك التعديلات.

ثانيا، نوافق على أن الوقت قد حان لكي تزداد السلطات البوسنية تحملا للمسؤولية وقابلية للمساءلة عن حكم بلدها. ولكن من المهم أيضا أن يعكس أي استعراض للسلطات المنبثقة عن بون الأوضاع على أرض الواقع،

وخاصة في ما يتعلق بالأولوية التي يجب علينا أن نوليها باستمرار لكفالة التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكما قال الممثل السامي، يجب أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا ثابتا يقضي بضرورة ذلك.

ثالثا، تحث المملكة المتحدة البوسنة والهرسك على تطبيق التغييرات والإصلاحات الأخرى اللازمة للوفاء بالشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، حين تم الاتفاق على فتح باب المفاوضات بغرض إبرام اتفاق للاستقرار والانتساب. وقد أبدى الاتحاد الأوروبي التزاما واضحا حيال البوسنة والهرسك. ويتعين على البوسنيين الآن أن يبرهنوا على التزامهم بالتكامل الأوروبي.

رابعا، يساور المملكة المتحدة القلق بشأن التقدم المحرز صوب إعادة هيكلة قوة الشرطة البوسنية. فقد تم الاتفاق من حيث المبدأ وأنشئت مديرية، ولكن المديرية لم يصدر عنها بعد أي توصيات أو نتائج حقيقية. وتلك مسألة هامة يجب ألا يترك العمل بشأنها إلى ما قبل الموعد النهائي في أيلول/سبتمبر بقليل.

وأخيرا، في ما يتعلق بمسألة أفراد الشرطة الذين سحبت شهادات صلاحيتهم، تريد المملكة المتحدة أيضا إيجاد طريق للمضي قدما في هذا الصدد. ومن المهم أن نستكشف جميع الخيارات في مشاورات مع الأطراف ذات الصلة، ونتطلع إلى سماع أنباء المناقشة المقرر إجراؤها على مستوى الخبراء بين مكتب الممثل السامي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وفي الختام، ستكون الحكومة البوسنية بحاجة إلى التصميم والالتزام بغية التصدي لتحديات تحقيق المزيد من الإصلاح والتنمية. كما ستكون بحاجة إلى مساعدة الممثل السامي ومساعدة المجتمع الدولي بجميع أشكالها. وسنواصل الاضطلاع بدور كامل في هذا العمل بغية المساعدة في بناء مستقبل أوروبي مستقر ومستدام للبوسنة والهرسك وللمنطقة بأسرها.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): نرحب بالممثل السامي الجديد، السيد شوارز – شيلينغ، ونشكره على بيانه بشأن الحالة في البوسنة والهرسك وعلى تحديده للنهج الذي يعتزم أن يتخذه. كما نعرب عن ترحيبنا الحار بالسيد تيرزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، ونشكره على بيانه الشامل والواضح.

وتؤيد اليونان تأييدا تاما البيان الذي أدلى به قبل وقت قصير الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

منذ آخر مرة أتيحت فيه للمجلس الفرصة لمناقشة الحالة في البوسنة والهرسك، حصل عدد من التطورات التي ربما تعتبر عن حق تطورات حاسمة بالنسبة للبلد؛ وهي إلى حد ما تشكل إطار الأحداث في المستقبل وتحدد مسارها. إنني أشير، بطبيعة الحال، إلى بدء المفاوضات في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، وإلى اتفاق ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ بشأن الإصلاح الدستوري.

لقد كان الممثل السامي محقا في إبرازه لحقيقة أننا نمر الآن بمرحلة جديدة وحرجة. فالنهج الجديد الذي يعتزم الممثل السامي أن يتخذه نهج مناسب جدا للأوقات الجديدة والظروف الجديدة. وما زال الهدف الشامل هو مساعدة البوسنة والهرسك على تطوير نظام ديمقراطي مستقر واقتصاد مستدام وديناميكي على طريقها نحو الاندماج في الأسرة الأوروبية الأطلسية. وملكية سلطات البوسنة والهرسك للعملية، بالترافق مع المساعدة المستدامة والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، تشكل أساس النجاح.

وسيشهد عام ٢٠٠٦ استكمال المرحلة التالية لانتقال البوسنة. ونأمل أن يتخذ الإجراء التشريعي اللازم لتنفيذ التعديلات الدستورية في الوقت المناسب بغية إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر، وأن تستمر العملية الدستورية إلى حين إتمام تسوية جميع المسائل المعلقة. وفي الأيام والأسابيع المقبلة، سيتعين على البرلمانيين البوسنيين أن يظهروا القيادة والرؤية وان يتحملوا المسؤولية عن المضي قدما بالعملية الدستورية بالموافقة على مجموعة من التدابير الرامية إلى إصلاح الدستور.

وستتمثل المرحلة الهامة المقبلة من تاريخ البلد في إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر المقبل. فلأول مرة سيصوت شعب البوسنة والهرسك لاختيار القادة الذين سيطالبون بتحمل المسؤولية الكاملة عن الحكم. ومن المأمول أن تشير الانتخابات المقبلة إلى بداية دولة بوسنية جديدة قادرة على العمل وقائمة بأمر نفسها بشكل متزايد.

ونتفق اتفاقا تاما مع الممثل السامي على أنه إذا أريد للبوسنة والهرسك أن توفر مستقبلا أفضل لشعبها، فهي بحاجة إلى الرخاء والتعليم. وبالتالي نرحب باعتزام الممثل السامي وضع هذين المجالين في صميم عمله. ونحن، من جانبنا، سنواصل دعم الانتعاش الاقتصادي للبلد والإسهام فيه، من خلال الاتحاد الأوروبي ومن منظور إقليمي على السواء. وفضلا عن ذلك، نشارك الاعتقاد بأنه إذا أريد للبوسنة والهرسك أن تحتضن مستقبلها الجديد، يتعين عليها أن تتحلى بالشجاعة للتغلب على الماضي بتعليم جيل جديد كيفية اعتناق هوية مشتركة والتخلي عن الكراهية والتحيز الماضيين. وتقسيم النظام التعليمي على أسس عرقية لا مكان له في البوسنة والهرسك الجديدة.

وبطبيعة الحال، ما زال هناك تركة كبيرة من الماضي ولا بد أن تواصل البوسنة والهرسك الكفاح للتغلب على هذه التركة بالتصدي لها بشكل حاسم وفعال. وبشكل أكثر تحديدا، فإن قطع الصلة بالماضي بشكل واضح يتطلب، قبل كل شيء، استكمال فصل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بان ينقل إلى لاهاي الهاربون المتبقون، وخاصة كراديتش وملاديتش. ولا شيء سوى ذلك يمكنه أن يضمن النهوض بانضمام البوسنة والهرسك إلى الشراكة من أجل السلام. وسيواصل المجتمع الدولي اتخاذ موقف حازم بشأن هذه المسألة، ويتوقع أن يستمر هذا العام إحراز التقدم الذي شهدناه خلال عام ٢٠٠٥ في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ونرحب بالقرار الأخير للممثل السامي بتسوية مسألة مركز الموظفين الذين تم إعفاؤهم من المناصب العامة. وذلك قرار يأخذ في الاعتبار التطورات التي حصلت قبل فترة قصيرة في البوسنة والهرسك ويتخذ نهجا مرنا وواقعيا نحو تسوية تلك المسألة المعلقة.

وبالنسبة للمسألة المعلقة الأخرى، وهي أفراد الشرطة الذين سحبت شهادات أهليتهم، نؤمن بأنه لا بد من إيجاد حل. وينبغي أن يكون ذلك الحل بنّاء ولمصلحة البوسنة والهرسك. وفي ذلك السياق، نحن على استعداد لدعم أي حل حقيقي وواقعي يؤدي إلى تسوية المسألة مرة واحدة وإلى الأبد. ونرحب بالتزام الممثل السامي بالتصدي لهذه المشكلة بشكل عاجل، ونأمل أن يتمكن من أن يسهم بقدر كبير في حل المشكلة.

وأخيرا، وبالرغم من التقدم الذي أحرز حتى الآن، فإن لدى الممثل السامي عمله الذي حدد له. عمله هو اجتياز الشوط الأخير، ولكن لن يكون أمرا يسيرا. وفي ذلك الصدد، نتعهد له بتعاوننا التام ونتمنى له كل النجاح.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب مرة أخرى بالسيد شوارز - شيلينغ، الممثل السامي للبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية، التي تابعناها باهتمام كبير. كما أود أن أرحب ترحيبا حارا اليوم بوجود السيد عدنان تيرزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

وأؤيد البيان الذي أدلى به قبل قليل الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود، من جانبي، أن أدلي ببعض التعليقات.

أولا، أؤكد من جديد على دعم فرنسا لجهود السيد شوارز - شيلينغ، ولأولياته وللأهداف التي حددها من خلال برنامج عمله. وهذا هام بالنسبة للبوسنة والهرسك، تتخلله الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، ومفاوضات تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي وإصلاح المؤسسات. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن الممثل السامي يجعل تحسين الآفاق الاقتصادية للبوسنة والهرسك إحدى أولوياته. وفي الواقع، فإن الانتعاش الاقتصادي للبلد يشكل شرطا مسبقا للتنمية ولإجراء تحسينات في حياة المواطنين البوسنيين.

ثانيا، أود أن أؤكد على دعمنا لدور السيد شوارز - شيلينغ بوصفه منسقا لأنشطة المجتمع الدولي. ذلك أمر أساسي للمحافظة على اتخاذ نهج ثابت ومتناسق. وبالنسبة للإنهاء التدريجي لولاية الممثل السامي واستبدالها بولاية الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، نتطلع باهتمام كبير إلى الاقتراحات التي سيقدمها السيد شوارز - شيلينغ في حزيران/يونيه.

وفي ما يتعلق بتعزيز العلاقات بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي، يسرنا أن المفاوضات لإبرام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب تجري في ظل ظروف مناسبة؛ فالسلطات البوسنة أعدت بشكل جيد لهذه المفاوضات. ونناشد السلطات مواصلة إحراز ذلك التقدم بحيث لا تبطئ خطى المفاوضات. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أهمية التعاون الكامل من جانب دول المنطقة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ومن ذلك المنطلق، فإن استكمال الإصلاحات الجارية أمر أساسي أيضا؛ ويجب ألا تؤدي الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر إلى إبطاء استكمال الإصلاحات. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأحزاب السياسية الرئيسية السبعة في البوسنة والهرسك بشأن الإصلاحات الدستورية الأولية؛ وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح لأنها ستساعد على تعزيز الحكومة المركزية وتشجيع حكم أفضل. ونرحب بالدور الذي اضطلعت به الولايات المتحدة في إحراز تلك النتائج.

ولذا، فإن الأمر الأساسي الآن هو أن تعتمد في الوقت المحدد التعديلات الدستورية - التي اتفق عليها من حيث المبدأ - بحيث يمكن تنفيذها قبل إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر.

ونشجع كذلك البوسنة والهرسك على مواصلة إصلاح الشرطة وإصلاح وسائط الإعلام والإدارة العامة.

وفي مجال الشرطة، نرى أنه من المهم حل الصراع المتعلق بترع شهادات أهلية ضباط الشرطة البوسنيين. ونحن مستعدون في هذا المقام، لدعم أي حل يمكن أن يتوصل السيد شفارتز - شيلينغ إلى اتفاق بشأنه مع إدارة عمليات حفظ السلام.

وختاما، أود أن أتقدم بخالص التمنيات إلى السيد شفارتز - شيلينغ والسيد ترزيتش في جهودهما الرامية إلى النهوض بعملية الأصلاح. ولقد قدمنا إلى البوسنة والهرسك الدعم العسكري والمالي والإنساني خلال السنوات العشر

الماضية، وسنواصل الوقوف جنبا إلى جنب مع ذلك البلد في السنوات القادمة.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية، أن أضم صوتي إلى زملائي في إزجاء الشكر إلى السيد شفارتز - شيلينغ على إحاطته وملاحظاته القيّمة المتعلقة بالتطورات الراهنة في البوسنة والهرسك. ونود أيضا الترحيب برئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد عدنان ترزيتش.

وتؤيد سلوفاكيا تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الإتحاد الأوروبي. ولذلك سأقصر بياني على النقاط القليلة التالية.

نود الإشادة بالتقدم الرائع الذي أحرزته البوسنة والهرسك في عمليتها الانتقالية، متجاوزة تركة بالغة الصعوبة خلفتها الحرب والصراع بين الإثنيات. ونحن نعتقد أن الإندماج الأوروبي كان وسيبقى واحدا من العوامل الحاسمة في سياق استتباب الاستقرار وبناء السلام في البوسنة والهرسك وفي منطقة غرب البلقان برمّتها. وهذا هو سبب دعمنا لمواصلة عمليات الاندماج، وذلك لضمان مستقبل البوسنة والهرسك وغرب البلقان في الإتحاد الأوروبي.

وفي الوقت نفسه، ندرك أن البوسنة والهرسك يجب أن تتصدى لتحديات عديدة وتتفادى العديد من الفخاخ في طريقها نحو الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي وتحقيق الاستقرار الدائم.

وتحتاج البوسنة والهرسك إلى مؤسسات حكومية أقوى، بما في ذلك هيكل قضائي وهيكل لإنفاذ القانون يتماشيان مع المعايير الأوروبية. ونظام الحكومة الراهن غير قابل للدوام ويتطلب إصلاحات دستورية. وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في المحادثات الجارية بشأن الإصلاحات الدستورية.

وإننا نشجع القادة السياسيين في البوسنة والهرسك على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تجاوز ما تبقى من خلافات. ويجب على الأحزاب السياسية أن تنحي جانبا مصالحها السياسية والعرقية الضيقة وذلك بغية التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة الإصلاحات قيد المناقشة حاليا في برلمان البوسنة والهرسك واعتمادها على وجه السرعة.

وثانيا، نحن نتفق مع السيد شفارتز - شيلينغ على أن الوقت قد حان لتغيير شكل التزام المجتمع الدولي في البلد. ويجب على البوسنة والهرسك وقيادتها ومؤسساتها المنتخبة ديمقراطيا أن تتحمل تدريجيا كامل ملكية عمليات التحول ومسؤوليتها، وذلك مع استمرار تقديم المجتمع الدولي وخاصة الاتحاد الأوروبي للدعم والمساعدة.

وفي ذلك السياق، نرحب بالموقف البناء للغاية الذي اتخذه الممثل السامي وممثل الاتحاد الأوروبي الخاص السيد شفارتز - شيلينغ، الذي أبدى استعداده للاضطلاع بدور استشاري بدلا من استخدام صلاحياته التنفيذية بموجب اتفاق بون.

وثالثا، نحن نؤيد أيضا ضرورة إيلاء عناية خاصة إلى إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك اصلاح قوات الشرطة، الرامي إلى تشكيل قوات شرطة مهنية واحدة يتم تجنيدها على أسس فنية، لا على معايير سياسية. ونحن نرحب بمواصلة إحراز التقدم في هذا الاتجاه، وفي هذا الصدد، نشيد بدور بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في إصلاح قوات الشرطة.

وفي ذلك السياق، نود أيضا الإشارة إلى ضرورة حل مشكلة ضباط الشرطة الذين نزعت منهم شهادات الأهلية بقرار من قوة شرطة الأمم المتحدة. وإننا نعتقد أنه ينبغي ضمان إجراء محاكمات على الوجه الصحيح لجميع ضبّاط الشرطة منزوعي الشهادات، بما في ذلك حقهم في الإستئناف. ونرى أنه لا بدّ أن تتخذ الأمم المتحدة إجراء

عـاجلا ومباشـرا في هـذا الـصدد وذلـك لحـل هـذه المـشكلة بأسرع وقت ممكن، مع الأخـذ بالحـسبان الحـساسية الـسياسية للقـضية ومـصداقية مؤسـسات الدولـة الجديـدة في البوسـنة والهرسك.

وفي ذلك السياق، نرجو أن يقدم السيد شفارتز – شيلينغ مزيدا من التفصيل عن الوسائل الممكنة للتصدي لهذه المشكلة وعـن الآثـار المحتملـة لهـذه القـضية بالنـسبة لإصـلاح الشرطة والعمليات الانتقالية، بما في ذلك الانتخابات القادمة.

وأخـيرا ولـيس آخـرا، نـود أن نعـرب عـن تقـديرنا للتقدم المحرز في إطار تعاون سلطات البوسنة والهرسك مع المحكمـة الجنائيـة الدوليـة ليوغـسلافيا الـسابقة. ونـود تـشجيع جميـع الأطـراف، والمؤسـسات والقـادة في البوسـنة والهرسـك على المساعدة والمشاركة في تقـديم مـا تبقـى مـن المجـرمين إلى العدالـة، ممـا سـيختتم فـصلا محزنـا للغايـة في تـاريخ البوسـنة والهرسـك. وهـذه الخطـوة في رأينـا، مهمـة جـدا بالنـسبة للمـصالحة النهائيـة في البوسـنة والهرسك، فـضلا عـن انـضمام البلد إلى الاتحاد الأوروبي.

وختامـا، أود أن أؤكـد لكـم، سـيدي الـرئيس، أن سلوفاكيا مستعدة لمواصلة تقديم دعمهـا ومـساعدتها الفعّـالين إلى البوسنة والهرسك في تحولها واندماجها ومشاطرة تجربتنا في عملية الانتقال الناجحة.

السيد بـولتن (الولايـات المتحـدة الأمريكيـة) (تكلّـم بالانكليزيـة): نحـن، أيـضا نـود أن نـشكر المنـدوب الـسامي شفارتز – شيلينغ على إحاطته اليوم ونرحب كـذلك بـرئيس الوزراء ترزيتش.

وتعرب الولايـات المتحـدة عـن تقـديرها لـدعم الممثل الـسامي للإصـلاح الدسـتوري في البوسـنة والهرسـك. إن تحديث دسـتور دايتـون ضـروري لتـشكيل حكومـة تـستطيع الوفـاء باحتياجـات مـواطني البوسـنة والهرسـك ووفـاء البلـد بمعايير الانضمام إلى المؤسسات الأوروبية الأطلسية كالإتحاد الأوروبي وشراكة منظمة حلف شمال الأطلسي للسلام.

وتؤيــد الولايــات المتحــدة تأييــدا قويــا مجموعــة الإصـلاحات الدسـتورية الـتي تفاوضـت بـشأنها الأحـزاب السياسية في البوسنة والهرسك، والتي ينظر فيها البرلمان حاليا. ونـدعو البرلمـان إلى إقـرار تلـك التغييرات لكـي تـصبح سـارية وقـت تنظـيم انتخابـات تـشرين الأول/أكتـوبر في البوسـنة والهرسك.

ومـا تلـك سـوى خطـوات أولى في عمليـة أطـول، وتلتـزم حكومـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بمساعدة البلـد على مواصلة تلك الإصلاحات. ونحـن نرحـب بـالجهود الـتي يبذلها المفوض السامي شفارتز – شيلينغ الرامية إلى نقـل مزيـد مـن المسؤوليات والـسلطات إلى مؤسـسات حكومـة البوسـنة مـع تطلعه إلى تحويـل مكتبـه – مكتـب الممثـل الـسامي – إلى مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي الخاص في ٢٠٠٧. ونحـث ذلـك المكتـب علـى الإسـراع بنقـل الـسلطات إلى البوسـنيين قبـل انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، حسبما تسمح الظروف.

وبينمـا يمكّـن مكتـب الممثـل الـسامي البوسـنيين مـن تـولي ملكيـة العمليـة، نحـث المكتـب علـى مواصـلة اتخـاذ الإجـراءات الـضرورية لتعزيـز الإصـلاح واسـتكمال التنفيـذ المـدني لاتفاقـات دايتـون، بمـا في ذلـك نـزع شـهادات الأهليـة وعمليات تصحيح القرارات التي اتخذها المكتب سابقا.

ونحـن نـدرك اهتمـام الممثـل الـسامي ورئـيس الـوزراء بحـل القـضايا المتعلقـة بـضباط الـشرطة الـذين نزعـت الأمـم المتحـدة شـهادات أهليتـهم. ونحـن نلتـزم بالعمـل مـع أعـضاء مجلس الأمن الآخرين لمعالجة هذه القضية وحلها.

الــسيد فــابورج – أندرســن (الــدانمرك) (تكلــم بالانكليزيـة): أود أن أشـارك لأعـضاء الآخـرين الـذين رحّبـوا في المجلس بالممثل السامي، السيد شفارتز – شيلينغ، ورئيس

مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، السيد عدنان ترزيتش. وأشكرهما على بيانيهما الشيقين، اللذين قدما لنا سردا مثيرا للإعجاب ومفصلا عن التقدم الملحوظ المحرز على الأرض في البوسنة والهرسك.

وأود أن أعلن تأييدي للبيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وسأقتصر على ثلاث نقاط.

أولا، لقد شجعنا بوجه خاص الاتفاق السياسي الأخير المتعلق بالاصلاحات الدستورية. ويمثل الإصلاح خطوة ملموسة نحو تحسين كفاءة المؤسسات الحكومية في البوسنة والهرسك. وسيكون له أيضا أثر هام على طريق البوسنة والهرسك المنشود صوب الاندماج الأوروبي – الأطلسي. ولذلك، نحث برلمان البوسنة والهرسك على اعتماد التعديلات المقترحة في الوقت المناسب وقبل الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. والعلاقات الأوثق مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي تتطلب المزيد من الإصلاح من جانب شركائنا في سراييفو.

ونرحب بالتقدم المحرز في المفاوضات بشأن اتفاق تثبيت الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. ونشجع السلطات المختصة في البوسنة والهرسك على أن تستمر في هذا المسار ترسيخا لعلاقة رسمية وشاملة بين الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك. وستعتمد سرعة تحقيق ذلك على تنفيذ إصلاح الشرطة، واعتماد وتنفيذ التشريعات الخاصة بالبث الإذاعي العام والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فالبوسنة والهرسك – بل وكل البلدان في غرب البلقان – بحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة وتقديم من تبقى من الأشخاص الذين وجهت إليهم اتهامات بارتكاب جرائم حرب إلى العدالة، وبالأخص راتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش. وعندئذ فقط، يمكن أن ننتهي من دفن تركة الحرب في غرب البلقان – وهو شرط أساسي لمصالحة دائمة في المنطقة.

ثانيا، إننا نؤيد اتجاه نية الممثل السامي إلى تقييد استخدام سلطات بون إلى أقصى حد ممكن، بما يتيح للسلطات المحلية أكبر قدر من التملك. ونقدر أن هناك توازنا دقيقا بين استخدام سلطات بون بشكل استباقي، من جهة، وضمان نقل تدريجي ملائم للمسؤولية والملكية السياسية إلى الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك، من جهة أخرى.

ونؤيد التخفيض التدريجي لمكتب الممثل السامي، ولكن العمل لم ينته بعد، ونحتاج إلى ضمان أن يتم ذلك بطريقة محسوبة، مع إيلاء الاهتمام الواجب للتحديات التي ما زالت تنتظرنا في البوسنة والهرسك.

أخيرا، فيما يتصل بمسألة شهادات الشرطة، فإننا نؤيد الحوار الجاري بين الممثل السامي وإدارة عمليات حفظ السلام. وفي هذه المرحلة، من الأهمية ألا يُستبعد أي من الخيارات المطروحة. ونوافق على أن المسألة لا بد أن تُحَل في أسرع وقت ممكن.

والدانمرك ما فتئت ملتزمة بتقديم أقصى مساعدة ممكنة كيما يتسنى للبوسنة والهرسك، بل ومنطقة غرب البلقان برمتها، أن تواصل مسيرتها نحو الاستقرار والديمقراطية. وفي هذا الصدد، نعرب عن كامل دعمنا للممثل السامي، السيد شوارتز – شيلنغ، وللنهج الذي رسمه.

وأعتقد أننا جميعا ندرك الالتزام القوي للحكومة والشعب في البوسنة والهرسك بتشكيل مستقبل أفضل وأكثر ازدهارا وديمقراطية. ونحن نرحب بذلك وندعمه بقوة.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب بالسيد كريستيان شوارتز شيلنغ،

الذي يشغل منصب الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك منذ ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ونؤكد له دعم وفدي الكامل له في أداء مهامه ذات الأهمية. ونرحب أيضاً بحضور السيد عدنان ترزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك في هذه الجلسة، ونشكره على المعلومات التي قدمها لنا.

في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، جدد المجلس ولاية البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، معربا عن دعمه لقرار الاتحاد ببدء المفاوضات مع البوسنة والهرسك حول اتفاق تثبيت الاستقرار والانتساب.

وبعد أن شرعت البوسنة والهرسك في محادثات فنية في كانون الثاني/يناير من هذا العام، يسعدنا أن نراها الآن في طريقها صوب الاندماج الأوروبي - الأطلسي وأنها قد استوفت الشروط التي تؤدي إلى الانتقال إلى مرحلة دولة وطنية مستقلة ذاتيا تندمج بشكل نشط في أوروبا.

ونحيط علما، في جملة أمور، بالمناقشات المستأنفة بشأن الإصلاح الدستوري والالتزام الذي توصلت إليه الأحزاب السياسية الثمانية الأقوى لدعم العملية والاتفاق بشأن التغييرات الدستورية؛ والاتفاق الذي تم التوصل إليه حول كيفية المضي قدما في إعادة هيكلة؛ والانتهاء من عملية إصلاح القطاع الدفاعي؛ واستمرار التوحيد الفعال لإدارة مدينة موستار. وتوضح هذه الإجراءات أن السلطات الوطنية بدأت تتحمل مسؤولية دفع العملية قدما. وهذه خطوة إيجابية، ينبغي التأكيد عليها، إضافة إلى إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر.

ومع ذلك، فإن تلك الإنجازات ينبغي ألا تحول دون الإقرار بأن ثمة بعض المسائل المعلقة. ونعتقد أن التقدم المحرز في مجالات معينة، بما فيها المجال الاقتصادي، لا بد أن يواكبه تقدم مماثل كذلك في مكافحة الإفلات من العقاب. ورغم ما يلاحظ من مواصلة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن الفشل في اعتقال اثنين من أسوأ الشخصيات المتهمة بالإبادة الجماعية وارتكاب جرائم الحرب ضد الإنسانية - رادوفان كارازديتش وراتكو ملاديتش - لا يعيق انضمام البوسنة والهرسك إلى شراكة الناتو من أجل السلام فحسب، بل إنه يؤخر أيضا عملية تضميد جروح الماضي.

وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، فإن الأرجنتين تحث على الامتثال غير المشروط لاتفاقات دايتون والتنفيذ الفعال لالتزاماتها، وخاصة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونعتقد أنه من خلال الجهود المشتركة لمكافحة الإفلات من العقاب في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فحسب سيتم تطوير المؤسسات القضائية، بما يساعد على تعزيز العدالة وسيادة القانون. ونحث الأطراف على أن تبذل قصارى جهودها في هذا الصدد، الأمر الذي سيسمح بتحقيق المصالحة الضرورية لإرساء أسس مجتمع تتوفر له مقومات استمرار حقيقي في دولة ذات سيادة اقتصاديا.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يشارك في الإعراب عن الامتنان للممثل السامي لتنفيذ اتفاقات السلام في البوسنة والهرسك، السيد كريستيان شوارتز - شيلنغ، على إحاطته الإعلامية المفصلة عن الحالة في ذلك البلد. وبيرو تزجي له التهنئة على تعيينه، وتتمنى له كل التوفيق في بعثته.

وأود أيضا أن أرحب بوجود رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، السيد عدنان ترزيتش، معنا صباح اليوم.

إن الأحداث الأخيرة في البوسنة والهرسك توضح أن هذا البلد مستمر في البناء على التقدم الكبير الذي تحقق منذ

التوقيع على اتفاقات السلام. ويمثل النقل التدريجي لسلطات مكتب الممثل السامي إلى المؤسسات الديمقراطية ذات السيادة في ذلك البلد علامة واضحة على ما تحقق من تقدم، لا سيما صوب بناء دولة تقوم على سيادة القانون.

ومع ذلك، فإن تحديات عديدة ما زالت تنتظرنا. وكما رأينا من التقرير (S/2006/75)، ما زال يتعين استكمال ٤٠ بنداً، رغم أنه كان من المتوقع الانتهاء منها هذا العام في معظم الحالات. وينبغي للمجتمع الدولي - خاصة الاتحاد الأوروبي، ومن خلال الدور الرئيسي الذي يقوم به ممثله الخاص في هذه المرحلة الجديدة - أن يبذل قصارى جهده، مثلما فعل حتى الآن، لاستكمال المهام المعلقة وتوطيد عملية الانتقال في إطار الاستقرار والسلام.

إننا نشعر بالتفاؤل إزاء الجهود التي تبذلها القوى السياسية الرئيسية في البلد لتنفيذ الإصلاح الدستوري. كما أن الاتفاق على المضي قدما في إعادة هيكلة الشرطة هو تطور إيجابي لصالح العملية في مجموعها.

وثمة جانب تعتبره بيرو ذا أهمية حاسمة لاستقرار المنطقة برمتها، ويتمثل في توطيد المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك.

ويجب أن نتذكر أن المهمة المركزية في الإستراتيجية الختامية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة هي إحالة بعض المتهمين إلى المحاكم الوطنية المختصة. وقد أكدت المحكمة مؤخرا إحالة أربعة متهمين جدد إلى البوسنة والهرسك، ولكن من الضروري مواصلة تعزيز القدرة المؤسسية القضائية لذلك البلد كي يتمكن من محاكمة المتهمين على النحو الواجب. وفي ذلك السياق، نلاحظ مع الارتياح عقد مؤتمر ثان للمانحين، في بروكسل في آذار/مارس، لتمويل احتياجات المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك.

وعلاوة على ذلك، لا يزال يتعين تحقيق التعاون التام بين البوسنة والهرسك والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونلاحظ تحسنا كبيرا في مستوى التعاون في الفترة المشمولة بآخر تقرير للممثل الخاص، ونرحب بحقيقة وجود مجرد أربعة متهمين فارين من مجموع ١٨ متهما مرتبطين بالبوسنة والهرسك. إلا أننا نلاحظ مع القلق أن المشتبه فيهما بارتكاب أخطر الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي - السيد كراديتش والسيد ملاديتش - ما زالا فارين. وتلك حالة ينبغي معالجتها في أقرب وقت ممكن.

أخيرا، يتفق وفدي مع الممثل السامي ورئيس وزراء البوسنة والهرسك على أن التنمية الاقتصادية عامل حاسم في المصالحة الوطنية لذلك البلد. فمن دون اقتصاد قادر على تهيئة ظروف مؤاتية للنمو المستدام، لن يتحقق الاستقرار اللازم لترسيخ الإصلاحات السياسية ولبناء مؤسسات ديمقراطية متينة. لذلك نلاحظ مع الارتياح أن الناتج القومي الإجمالي لذلك البلد نما بنسبة ٦ في المائة عام ٢٠٠٤ وبنسبة ٥,٧ في المائة عام ٢٠٠٥. ونتوقع أن يعود هذا النمو بفوائد على السكان وقبل كل شيء، أن يفضي إلى خفض معدل البطالة العالي هناك. ونحن متفائلون بأن ذلك سيتحقق وبأن تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية القائمة لهذا العام سيمثل تقدما أكثر صوب الهدف النهائي.

السيد شرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسر الوفد الروسي أن يرحب بوجود رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد عدنان ترزيتش، في هذه القاعة، وأن يشكره على عرضه موقف الحكومة البوسنية.

ونشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد سوارز - شيلينغ، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن آخر التطورات في البوسنة والهرسك في المرحلة الحالية من تنفيذ اتفاق السلام. ويشيد الوفد الروسي بالجهود التي بذلها الممثل

السامي للنهوض بعملية السلام في البوسنة والهرسك ولاستمرار الإصلاحات الرامية إلى تعزيز فعالية المؤسسات المركزية للبلد. ونواصل الاعتقاد أن زيادة تحديد وتعزيز تلك الإصلاحات الحساسة جدا ينبغي أن تراعي مصالح جميع الأطراف في البوسنة.

وفي الأيام المقبلة، سيتعين من أجل مستقبل البلد حسم المشاكل الأساسية، بما فيها مصير الدستور، وهو عنصر هام من اتفاقات دايتون. ونتفق مع النقطة التي طرحها الممثل السامي في ما يتعلق بالصلة بين التقدم المحرز في الإصلاح الدستوري ونتيجة الانتخابات البرلمانية العامة المقبلة.

أما بشأن أسس عملية السلام في البوسنة والهرسك، فإننا نعتقد أن فلسفة اتفاقات دايتون تفرض تحديات كبيرة جدا، خاصة في ما يتصل بتعزيز مناخ من الثقة والتعاون البناء للمجتمع الدولي مع البلد، وتعزيز أهمية تحقيق توافق في الآراء بين جميع الأطراف البوسنية حول بناء دولة مستقرة هناك. ونعتقد أنه لا يزال على المجتمع الدولي أن يصب اهتمامه على مسائل مثل ضمان المساواة الحقيقية بين أبناء الشعب في جميع أنحاء البلد، ومشكلة المؤسسات المحلية، والأشخاص اللاجئين والمشردين.

ويسرنا أن نلاحظ أنه تم إحراز تقدم صوب تعزيز المؤسسات البوسنية. ونحن ندعم النقل السريع للمسؤولية عن مصير البلد إلى الأطراف البوسنية وتحقيق مزيد من التقدم في الإصلاح السياسي والاقتصادي. وبخصوص تلك المسألة، نعتقد أن من الأهمية الحاسمة أن يواصل الممثل الخاص العمل بروح الشراكة مع الأطراف البوسنية على أساس اتخاذ قرارات مستقلة تحظى بتوافق الآراء واستئناف الحوار البناء. ونشعر بأنه ينبغي رفع مستوى استخدام الآليات الدبلوماسية إلى أقصى حد في عملنا مع الأطراف البوسنية، في جملة مجالات منها، مجال التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وعلى غرار الممثل الخاص، نشعر بقلق إزاء محاولات التشكيك في نتائج عملية منح شهادات أهلية للشرطة، وهي عملية اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وفي ذلك السياق، نحن مستعدون للانخراط في استعراض بناء للمقترحات المتعلقة بالخيارات الممكنة لحسم ما يسمى بمشكلة أفراد الشرطة غير المجازين، التي يجب، طبعا، أن تستند إلى قرارات ملائمة من مجلس الأمن وأن تظل محصورة ضمن إطار القانون الدولي، وبصورة أساسية، ضمن ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبعث بإشارة واضحة تتعلق بعدم قبول أية محاولة لإنكار النتائج التي سجلها الحضور الدولي في البوسنة والهرسك. ونشيد باعتزام الممثل الخاص التعاون عن كثب مع الأمم المتحدة بهدف إيجاد حل سريع للمشكلة.

في الختام، نود أن نشدد على أن روسيا تعتزم مواصلة الاضطلاع بدور نشيط وبناء في المساعدة الدولية المقدمة لتحقيق التسوية في البوسنة ضمن سياق الآليات المنشأة لتلك الغاية، وبخاصة مجلس تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك ولجنته التوجيهية، وفريق الاتصال، وبتنسيق أوثق مع الممثل السامي.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نشكر الممثل السامي، السيد شوارز - شيلينغ، على إحاطته الإعلامية عن الحالة في البوسنة والهرسك. ونرحب برئيس وزراء البوسنة والهرسك، السيد عدنان ترزيتش، ونشكره على تقريره الأخير المقدم للمجلس.

إن وفدي يشعر بالتشجيع إزاء التقدم المحرز في نهاية العام الماضي عندما تم التوصل إلى اتفاق لتشكيل قوة شرطة

وطنية موحدة ومتعددة الأعراق لتحل محل القوات المنفصلة التي تديرها كيانات مختلفة في البوسنة والهرسك. والى جانب إصلاحات الدفاع وتشريعات البث الإذاعي، فقد كانت إعادة هيكلة قوة الشرطة أحد الشروط المسبقة للمفاوضات بشأن اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وبخصوص أفراد الشرطة الذين سُحبت منهم شهادات أهليتهم، فإننا نحث على عقد مشاورات سريعة بين مختلف الأطراف المعنية بغية إيجاد حل لتلك المسألة المعلقة.

ونلاحظ مع الارتياح أن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي وافقوا على بدء محادثات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وقد قطعت البوسنة والهرسك شوطا طويلا منذ اتفاق دايتون الذي أُبرم عام ١٩٩٥. ونأمل أن تبقى على المسار الصحيح أثناء المفاوضات بشأن العضوية في الاتحاد الأوروبي والهياكل الأوروبية - الأطلسية.

غير أنه من الضروري، في هذه الأثناء، مضاعفة الجهود لإلقاء القبض على المتهمين بارتكاب أكبر جرائم حرب واللذين يتصدران قائمة المطلوبين — رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش - وتسليمهما إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي لمحاكمتهما.

ونرحب بالالتزام الذي أعرب عنه كل القادة السياسيين بإحداث التغييرات الدستورية الرامية إلى ترشيد الرئاسة الثلاثية والبرلمان إعدادا للانتخابات التي ستجرى في وقت لاحق من هذا العام.

ونحث البرلمان على تدارس الخطة عندما تعرض عليه.

ونرحب أيضاً بتعهد رئيس الوزراء بإدخال إصلاحات اجتماعية واقتصادية ومكافحة الفساد وتقريب البلد من الاندماج الأوروبي.

وأخيراً، نثني على قوة الاتحاد الأوروبي وعلى الاتحاد الأوروبي لجهودهما والتزامهما بمساعدة شعب البوسنة والهرسك في التغلب على سنوات من الصراع في بلده. ونؤيد جهود الممثل السامي لتيسير التملك الكامل للمسؤوليات السياسية من جانب حكومة وشعب البوسنة والهرسك. وهذا أمر ضروري لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي المستدام لهذا البلد.

السيد القحطاني (قطر): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن الترحيب والشكر لدولة السيد عدنان ترزيتش، رئيس وزراء البوسنة والهرسك، والسيد كريستيان شوارتز - شيلنغ، الممثل السامي لبيانيهما وملاحظاتهما ومرئياتهما حول الوضع في البوسنة والهرسك،

لقد خرج هذا البلد الجريح منذ عقد من الزمان من ويلات الحرب ووقف على قدميه من جديد. ومن التطورات الإيجابية التي وقعت مؤخراً، لفت نظرنا على وجه الخصوص إصلاح الدفاع واختصاصات الكيان ونقل جميع المسؤوليات عن الدفاع وأفراد الدفاع إلى الدولة، وإصلاح الاستخبارات، وكذلك إنشاء مديرية لإنجاز إعادة هيكلة الشرطة وإثبات سيادة القانون، مما أدى إلى إنهاء عمل وحدة مكافحة الجريمة والفساد وإدارة سيادة القانون في مكتب الممثل السامي.

أما من الناحية السياسية، فقد كان أمراً مشجعاً إبرام اتفاق بين الأحزاب السياسية الثمانية في البوسنة والهرسك على إجراء تغييرات دستورية بحلول نهاية هذا العام، واتفاقها المبدئي بشأن الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان واختصاصات مجلس الوزراء وغرفتي الجمعية البرلمانية وتقليص سلطة الرئاسة. ولكن، ينبغي للقوى السياسية الاستمرار في التزامها بتنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن بشأن تنفيذ اتفاق السلام لعام ١٩٩٥ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي التعاون مع

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والعمل للقبض على الملاحقين وتسليمهم.

ومن جانب آخر، ينبغي ألا تؤثر المسائل الحدودية التي لم تحل بعد ولا عدم التيقن بشأن مستقبل دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود والمركز النهائي لكوسوفو على النقاش السياسي الدائر في البوسنة والهرسك.

ومن المشاكل العالقة التي يجب حلها في البوسنة والهرسك مسألة ضباط الشرطة الذين سُرِّحوا من الخدمة لعدم حصولهم من قوة الشرطة الدولية على شهادة تؤهلهم للخدمة، وخاصة الذين لجأوا منهم إلى المحاكم الوطنية للنظر في قضاياهم. وباعتبار أن الإجراءات التي تتبعها الشرطة لم تكفل للضباط الجاري تسريحهم النظر في حقوقهم بصورة علنية ومحايدة ومستقلة، مع إتاحة المجال لجميع الأطراف للإدلاء بإفاداتهم، وأيضاً باعتبار عدم وجود آلية لمراجعة أو استئناف قرارات قوة الشرطة الدولية، يصبح وضع هؤلاء الضباط وضعاً صعباً، وقد يكون أحد الحلول المحتملة أن تنشئ الأمم المتحدة جهازاً خاصاً تفوض إليه سلطة إعادة النظر في تلك القضايا. ونتطلع إلى مزيد من مناقشة هذه المسألة العالقة. ونتمنى مرة أخرى لهذا البلد أن يعيش في أمن وأمان واستقرار لتحقيق رفاهية شعبه.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بالشكر للسيد شوارتز – شيلنغ، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية، وأن أزجي إليه التهنئة على توليه ذلك المنصب الهام. وأود أيضاً أن أعرب له عن تقديري لجهوده لتعزيز العملية السياسية في البوسنة والهرسك. وأود أيضاً أن أعرب عن الشكر للسيد عدنان ترزيتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك، على بيانه.

ويسعدنا أن نلاحظ أنه بعد عشر سنوات تقريباً من التوقيع على اتفاقات دايتون، وبجهود كل الأطراف في ذلك البلد وبمساعدة المجتمع الدولي، اتخذت البوسنة والهرسك خطوات إيجابية لبناء قدرة مؤسساتها، واستعادة التنمية الاقتصادية وتحسين النظام القضائي، والتعجيل بإصلاح الشرطة والنهوض بالاندماج العرقي. لقد بُذِلت جهود إيجابية وتحققت نتائج واضحة.

وبدأ ذلك البلد أيضاً في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. والبعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي منذ توليها مسؤولية الأمن في البوسنة والهرسك قد أسهمت في التقدم السياسي للبلد. وتود الصين أن تعرب عن تقديرها لذلك الإنجاز.

وينبغي لكل الأطراف اليوم أن تعتز أيما اعتزاز بالنتائج التي تحققت بشق الأنفس في سياق العملية السياسية في ذلك البلد. ونتطلع إلى القوى المعنية في البوسنة والهرسك لكي تواصل تعزيز الثقة المتبادلة والوحدة لتحقيق الوئام بين الطوائف العرقية، بما في ذلك تنميتها المشتركة.

ومع بقية المجتمع الدولي، تود الصين أن تقدم يد المساعدة للبوسنة والهرسك في ميادين التنمية الاقتصادية والاستقرار طويل الأمد. وسنبذل جهودنا الخاصة في هذا الشأن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد فانزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى التي تؤيد هذا البيان.

وأبدأ بتقديم الشكر للسيد كريستيان شوارتس – شيلنغ، الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، على

إحاطتـه الإعلاميـة الزاخـرة بالمعلومـات عـن التطـورات في البوسـنة والهرسـك. ونرحـب ترحيبـاً حـاراً بمـشاركة الـسيد عدنان ترزيتش، رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك.

ويـشيد الاتحـاد الأوروبي بإسـهام ممثلـه الـسامي في تحقيـق الـسلام والاسـتقرار في البوسـنة والهرسـك. ونرحـب بـصفة خاصـة بمنهجـه لتعزيـز التملـك مـن خـلال تقويـة مؤسسات الدولة وإنعاش الاقتصاد وتطبيق سيادة القانون.

وفي ١١ آذار/مــارس، أكــد وزراء خارجيــة دول الاتحــاد الأوروبي وغــرب البلقــان مجــدداً دعمهــم الكامــل للبرنـامج الـذي تم وضعه خـلال مـؤتمر قمـة سـالونيكي عـام ٢٠٠٣، ولعمليـة تثبيـت الاسـتقرار والانتـساب الـتي سـتظل إطـاراً لمنظـور الاتحـاد الأوروبي بـشأن غـرب البلقـان. وأكـد الاتحـاد الأوروبي أن مـستقبل غـرب البلقـان يكمـن في الاتحـاد الأوروبي. ومـن الناحيـة العمليـة، فـإن الاتحـاد الأوروبي يـدعم ذلـك المنظـور مـن خـلال مختلـف أدواتـه للمـساعدات الماليـة والتقنية التي تقدمها المفوضية الأوروبية والـسياسات الخارجيـة والدفاعية والأمنية المشتركة إلى جانب الدعم الثنائي التقليـدي للأعضاء الـ ٢٥ في الاتحاد.

وما فتـئ الاتحـاد الأوروبي يـشارك مـشاركة قويـة، في جملـة أمـور، في دعـم قطاعـات العدالـة والأمـن والـدفاع في البوسـنة والهرسـك. وفي هـذا الـصدد، فـإن البعثـة العـسكرية للاتحاد الأوروبي، التي تعمل بالتعاون الوثيق مع منظمة حلـف شمـال الأطلـسي، قـد تولـت الـدور الرئيـسي لتحقيـق الـسلام والاسـتقرار بموجـب اتفاقـات دايتـون. وثبـت أن هـذا عنـصر هام في صيانة السلم والاستقرار على أرض الواقع. وأصبحت أفرقة الاتصال والمراقبة أيضا عناصر قيمة في عملية بناء الثقة.

وبالمثل، قدمت بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي مـشورة ودعما مفيدين للبوسنة والهرسك في جهودهـا لجعـل هياكلـها للشرطة تتفق تماما والمعايير الأوروبية. وما زال الدعم المـستمر من المجتمع الدولي لازما من أجل تنفيذ عملية إعادة تـشكيل الشرطة، التي هي مـسألة إصلاح أساسية للبوسـنة والهرسـك، ومطلــب أساســي لحــالات الانــدماج الأخــرى في الاتحاد الأوروبي.

وأخـيرا، مـا زال الاتحـاد الأوروبي يقـدم دعمـا ماليـا هاما للبوسنة والهرسك. فلقد خصص للبوسنة والهرسك منذ عـام ٢٠٠٠ مـا يزيـد في مجموعـه علـى ٥٠٠ مليـون يـورو، وسيخصص في عـام ٢٠٠٦ مـا يقـرب مـن ٥٠ مليـون يـورو لبرنـامج تقـديم المـساعدة للمجتمعـات المحليـة مـن أجـل إعـادة الإعمار والتنمية وتحقيق الاستقرار.

ويرحـب الاتحـاد الأوروبي بالاتفـاق الـسياسي الـذي تم التوصــل إليــه في ١٨ آذار/مــارس بــشأن الإصــلاح الدسـتوري. ويـشكل هـذا الاتفـاق خطـوة هامـة نحـو جعـل المؤسسات الحكومية في البوسنة والهرسك أكثر كفاءة وقـدرة علـى الأداء. ونحـث البوسـنة والهرسـك علـى كفالـة اتخـاذ الخطـوات التـشريعية اللازمـة لتنفيـذ التعـديلات الدسـتورية في موعــد مناســب للانتخابــات الــتي ســتجرى في تــشرين الأول/أكتــوبر ٢٠٠٦. ويجــب أيــضا أن تــستمر عمليــة الإصلاح الدستوري عقـب الانتخابـات لحـل المـسائل المعلقـة، ولجعل البوسنة والهرسك دولة قـادرة علـى الاسـتدامة الذاتيـة، وذات كفاءة، ومتعددة الجنسيات، تخدم مواطنيها.

ويرحــب المجلــس الأوروبي أيــضا بالتقــدم المحــرز في المفاوضـات الراميـة إلى التوصـل إلى اتفـاق لتحقيـق الاسـتقرار والارتبـاط مـع البوسـنة والهرسـك منـذ بـدء المفاوضـات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ونـشجع الـسلطات ذات الـصلة في البوسنة والهرسك على مواصلة إحراز تقدم سريع في تلك المفاوضـات، وعلـى تنفيـذ الإصـلاحات اللازمـة. وسـيؤدي اختتام المفاوضـات إلى إقامـة علاقـة تعاقديـة رسميـة شـاملة بـين الاتحـاد الأوروبي والبوسـنة والهرسـك. وسـيمثل هـذا للبوسـنة

والهرسك خطة هامة أخرى على الطريق إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشير، في هذا الصدد، إلى أن معدل خطى المفاوضات واختتامها سيعتمدان بصفة خاصة على تقدم البوسنة والهرسك في تطوير إطارها التشريعي الخاص بها وقدرتها الإدارية، وفي تنفيذ إصلاح الشرطة امتثالا لاتفاق إعادة تشكيل الشرطة المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وفي اعتماد وتنفيذ جميع تشريعات البث العام اللازمة، وفي تحقيق التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويتسم التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بأنه أساسي الأهمية إذا أريد تحقيق المصالحة الدائمة في المنطقة. ولهذا حث مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي مرارا كلا من صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك على اتخاذ إجراءات حاسمة وفورية لكفالة تقديم كل من تبقى من المتهمين الفارين من العدالة، وبخاصة ردوفان كاراديتش، وراتكو ملاديتش إلى المحاكمة دون إبطاء.

ولقد استخدم الممثلون السامون في البوسنة والهرسك، في الماضي، سلطاتهم على نحو فعال للدفاع عن روح اتفاق دايتون للسلام لعام ١٩٩٥، للتغلب على الجمود السياسي، وللتعامل مع شبكة تقديم الدعم للمتهمين بجرائم الحرب، ولتعزيز عملية الإصلاح. وفي حين أن سلطة الممثل السامي لا تزال عاملا هاما في دعم بلوغ هذه الأهداف، يتفق الاتحاد الأوروبي تمام الاتفاق مع الممثل السامي على أن الوقت قد حان، بعد ١٠ سنوات من انتهاء الصراع، لكي تحظى البوسنة والهرسك بقدر أكبر من الملكية في هذه العمليات، ولكي تقف على قدميها. ولهذا، يرحب الاتحاد الأوروبي بعزم الممثل السامي على قصر استعمال ”سلطات بون“، قدر الإمكان، على مجالي التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة واستقرار دايتون.

وفيما يتصل بإصدار شهادات أهلية الشرطة، يلاحظ الاتحاد الأوروبي أن المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، الذي انعقد على مستوى المدراء السياسيين في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، أعرب عن تأييده لأن يضطلع مكتب الممثل السامي بدور محدود، إذا كانت الأمم المتحدة على استعداد لتولي القيادة في حل الحالة السائدة. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي، في هذا الشأن، أن بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي ليس لديها ولاية تنفيذية، ولكنها اتفقت على أن تكون على استعداد لتقديم دعم سوقي محدود للأمم المتحدة في معالجة المسائل المعلقة المتصلة بإصدار شهادات أهلية الشرطة، في حدود الميزانية المتوفرة حاليا ودون المساس بتنفيذ ولايتها.

وما زال يتعين على البوسنة والهرسك عمل الكثير في تنفيذ الإصلاحات، والوفاء بمعايير الاتحاد الأوروبي للاندماج. وسيقتضي هذا توفر تصميم وعزم مستمرين من جانب سلطات البوسنة والهرسك لمواجهة هذه التحديات ومواصلة عمليات الإصلاح.

وتتمتع البوسنة والهرسك، كمرشح محتمل لعضوية الاتحاد الأوروبي، بصلة متميزة مع الاتحاد. ولقد وقفنا بثبات إلى جانب شعب البوسنة والهرسك طوال السنوات العشر الماضية، وذلك بتوفير موارد مالية وعسكرية وبشرية هامة. وسنواصل أيضا تقديم الدعم إلى البوسنة والهرسك في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إيلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بالسيد عدنان تيرزيتش، رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

وأود أن أشكر السيد شفارتز – شيلينغ، الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، على

إحاطتــه الإعلاميــة اليــوم، وأن أشــيد بــه وبزملائــه علــى جهودهم الدؤوبة.

وقد أيدت تركيا من قبل البيان الذي أدلى به ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي. ولهذا سأقتصر على الإدلاء بتعليقات موجزة على عدد من النقاط.

وأن لتركيا روابط تاريخية وثقافية وبشرية وثيقة مع البوسنة والهرسك، ولقد استلهمت علاقاتنا التاريخية دوما هذه الروابط وتعززت على أساسها. ومنذ اليوم الأول من الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك، شاركت تركيا بنشاط في إنهاء الأزمة، وأسهمت في الجهود الرامية إلى توطيد السلم والاستقرار والرخاء في ذلك البلد. وتقوم تركيا، في ذلك الإطار وبدافع من تلك الروح، بالمساهمة في قوة الاتحاد الأوروبي – عملية آلتيا – وفي بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي.

ونرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزته البوسنة والهرسك في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالإصلاحات في مجالات الضرائب، والجمارك، والاستخبارات، والأمن، والدفاع، والقضاء. وستواصل تركيا تقديم الدعم لتلك الإصلاحات بهدف كفالة إيجاد هيكل حكومي ذي كفاءة في البوسنة والهرسك، يقرب البلد في نهاية المطاف من المؤسسات الأوروبية – الأطلسية.

وتعلق تركيا أهمية كبيرة على التعايش في وئام بين مختلف الثقافات، والديانات، والهويات العرقية. ولن تؤدي رغبة الشعوب الثلاثة التي أسست دولة البوسنة والهرسك في أن تعيش معا في مجتمع متعدد الأعراق والثقافات، ونجاحها في ذلك، إلى الإسهام في تحقيق الاستقرار الوطني والإقليمي فحسب، وإنما ستقدم أيضا مثالا ساطعا للبلدان والمجتمعات الأخرى التي تواجه تجارب مماثلة.

وستواصل تركيا، بصفتها عضوا في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، متابعة التطورات الحاصلة في البوسنة والهرسك عن كثب.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن إلى السيد شفارتز – شيلينغ للرد على ما طرح من تعليقات.

السيد شفارتز – شيلينغ (تكلم بالانكليزية): أود، أولا، أن أعرب عن شكري على الدعم الواسع النطاق الذي سمعته اليوم لأعمالنا وللشراكة مع السيد عدنان تيرزيتش، رئيس مجلس الوزراء. وأود أن أقول أيضا إنني أعتقد أن هذه الشراكة هي أساس التقدم المحرز هذا العام؛ وآمل أن نبذل كل جهد ممكن لبلوغ الأهداف المشار إليها في جلسة اليوم.

وأعتقد أنه كان هناك توافق واسع في الآراء على الأهداف والأولويات. إلا أنه كانت هناك بعض التساؤلات حول السبل الممكنة لتسوية مسألة ضباط الشرطة الذين نزعت أهليتهم. وقد أدلي بتعليق موجز على ذلك. وأعتقد أن من الضروري، فيما يتصل بهذه المسألة، تناول جزء من خطة الإنهاء التدريجي ولوجود المجتمع الدولي وتتعرض حكومة البوسنة والهرسك لضغط شديد – من جانب الضباط الذين نزعت أهليتهم، فضلا عن وسائط الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان – لكي تتصرف بطريقة حاسمة فيما يتصل بهذه المسألة. وهكذا شاركت بدوري في ذلك الجهد، في رسالتي المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ الموجهة إلى مجلس الأمن.

وأفهم أنه جرت مؤخرا مناقشات بشأن هذا الموضوع في فريق الصياغة التابع لمجلس الأمن. وأود أن أبلغ المجلس بأن المسألة قد حظيت باهتمام كبير في مجلس تنفيذ السلام وفي مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون السياسية والأمنية. وقد أعلنت هاتان الهيئتان عن استعدادهما لمساعدة الأمم المتحدة إذا كانت على استعداد للاضطلاع بدور

القيادة في حل هذه المسألة. وأعتقد أن قيام قوة الشرطة الدولية بإصدار شهادات الأهلية لضباط الشرطة كان محاولة طموحة ناجحة إلى حد كبير لإعادة تأهيل ضباط الشرطة في البوسنة والهرسك. ولقد تعرض العديد من أولئك الضباط للشبهة نتيجة لاشتراكهم في أنشطة إجرامية في أثناء الحرب وبعدها. وعندما انتهت العملية في أواخر عام ٢٠٠٢، لم يتخذ أي إجراء لاستعراض القرارات التي يوجد فيما يتعلق بها دليل موثوق على أنه لم يتم اتباع الإجراءات السليمة. وأشعر بالقلق لأن عدم وجود تدابير لمعالجة هذه الحالات يمكن أن يعزز قضية من يزعمون أن العملية التي تمت بقيادة الأمم المتحدة كانت معيبة في مجموعها. ومن شأن وجود آلية للاستعراض أن يعزز عملية إصدار شهادات الأهلية برفض قرارات التأكيد التي تثير الآن تساؤلات حول كامل العملية.

وربما اطلع الأعضاء على التقرير الذي أعدته اللجنة الأوروبية للديمقراطية عن طريق القانون – لجنة فينيسيا – التابعة لمجلس أوروبا. وعلى الرغم من أنني أعترف بأن التقرير ليس ملزما قانونا، فإنني أرى أنه يوفر، مع ذلك، أساسا جيدا للمناقشة. ويقصر الاقتراح نطاق الاستعراض على حالات من طعنوا في فصلهم أمام أي من المحاكم. ويتفق هذا مع فكرة أن القصد من هذه العملية هو تعزيز عملية الأمم المتحدة وليس تقويضها. وقد دعاني مجلس تنفيذ السلام بالاقتران مع أمانة مجلس الاتحاد الأوروبي، كما يعلم الأعضاء، إلى أن أتابع مع الأمم المتحدة الخط المقترح في الورقة غير الرسمية المقدمة من أمانة مجلس الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي هي أيضا أعضاء في مجلس الأمن عن تأييدها لذلك الحوار – دون أن يمس ذلك بطبيعة الحال بمسؤولياتها بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وسيبذل مكتب الممثل السامي، بطبيعة الحال، قصاراه لإرسال مساعدة إلى نيويورك للدخول في تفاصيل كل هذه الحالات.

وهكذا أعتقد أنه ينبغي لنا بحق أن نصل بذلك إلى خاتمة نهائية، بحسن نية ووفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان حتى لا يلحق بالنظام القانوني لدولة البوسنة والهرسك الفتية أي انطباع سيئ. ولهذا أؤيد هذه العملية كل التأييد.

وأشكر المشاركين جزيل الشكر على تعليقاتهم. وسأدرس هذه التعليقات دراسة جد دقيقة. وآمل في هذا الوقت الحاسم الأهمية أن يواصل أعضاء المجلس دعمهم لي في المستقبل، وأشكرهم لإتاحة الفرصة لي للاشتراك في جلسة اليوم.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد شفارتز شيلينغ على إيضاحاته.

ليس هناك متكلمون آخرون. وبهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.